جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg
drya.journal@gmail.com

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة ربع سنوية

العدد السادس والعشرون [يناير ٢٠٢٥م]

صلة كتب التخريج بعلوم السنة النبوية

أ.د/ محمد بن ظافر عبدالله الشهري
أستاذ السنة وعلومها - كلية الشريعة وأصول الدين - أبها
جامعة الملك خالد

صلة كتب التخريج بعلوم السنة النبوية

محمد بن ظافر عبد الله الشهري.
السنة وعلومها، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، أبها، السعودية.
البريد الإلكتروني: mzalshehri@kku.edu.sa

ملخص البحث:

هدفي من هذا البحث إظهار الصلة الوثيقة بين كتب التخريج وسائر كتب السنة النبوية ، وتوضيح العلاقة بينهما ، وأن كتب التخريج مع كونها كتب آلة للمحدّث هي في الوقت ذاته حافلة بقضايا حديثية متعلقة بالمتون والأسانيد . حيث اعتمدت على المنهجين الاستقرائي والتحليلي . وقد جعلت البحث في تمهيد وثلاثة مباحث ، ذكرت في التمهيد تعريف علم التخريج وتاريخ نشأته . وأثره في حفظ السنة . ثم ذكرت في المبحث الأول: صلة علم التخريج بالسنة رواية . وفي المبحث الثاني: صلة علم التخريج بالسنة دراية ، وفي المبحث الثالث :صلة علم التخريج بتقرير قواعد عامة في الحكم على الحديث . وانتهى البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن هذا العلم ألفت فيه الكتب بكثرة على مر العصور، وهي من الكتب التي تخدم كتب السنة خاصة وكتب الشريعة عامة، ولها أثرها الواضح في هذه الخدمة العلمية. كما أن التخريج سياج متين حفظ الله به السنة من الدخيل ، ولذا شمل جميع العلوم التي يمكن أن يستشهد فيها بالحديث النبوي الشريف. ومنها أن علم التخريج رابط وثيق بين علمي الرواية والدراية ، ومما أوصيت به في ختام البحث : الاهتمام بكتب التخريج لما فيها من الفوائد العلمية في السنة وغيرها ، ومحاولة ربطها بهذه العلوم لتظهر مكانتها وفائدتها .

الكلمات المفتاحية : تخريج ، الرواية ، الدراية ، المصنفات.

The relationship between the books of documentation and other books of the Prophetic Sunnah

Muhammad bin Dhafer Abdullah Al-Shehri.
Sunnah and its Sciences, College of Sharia and Fundamentals of Religion , King Khalid University, Abha, Saudi Arabia.
Email/ mzalshehri@kku.edu.sa

Abstract:

The current research aims to discuss the close relationship between the books of documentation and other books of the Prophetic Sunnah, clarify their relationship and that the books of graduation, despite being books of a tool for the hadith scholar, are at the same time full of hadith issues related to texts and chains of transmission. I adopted inductive and analytical approaches. I divided the research into a preface and three topics. The Preface includes the definition of the documentation, the history of its emergence and its impact on preserving the Sunnah. The first topic includes the relationship of the science of graduation to the Sunnah in terms of narration. In the second section: The relationship of documentation science to the Sunnah in terms of knowledge. Topic Three includes the relationship of documentation science to establishing general rules in judging the hadith.

The research concluded with several findings, the most prominent of which are: that books have been written about this science in abundance throughout the ages, they are among the books that serve the books of the Sunnah in particular and the books of Sharia in general, they have a clear impact in this scientific service.

Documentation is also a strong fence with which Allah has preserved the Sunnah from intruders and therefore it includes all the sciences in which the noble Prophetic hadith can be cited. Among them is that documentation science is a close link between the sciences of narration and knowledge and what I recommended at the end of the research: Paying attention to the books of graduation for what they contain scientific benefits in the Sunnah and other things and trying to link them to these sciences to show their position and benefit.

Keywords: Documentation, Narration, Knowledge, Works.

.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمــة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ، وحفظ دينه بالبينات والبراهين التي نصبها لأعدائه وهم في غيهم يعمهون ، وصلى الله وسلم وبارك على من أرسله الله بشيراً ونذيراً، وعلى آله وصحبه وأتباعه الذين هم على سنته قابضون وبهديه القويم مهتدون .. وبعد،،

فهذا بحث أقصد منه إظهار الصلة الوثيقة بين كتب التخريج وسائر كتب السنة النبوية ، وتوضيح العلاقة الوثيقة بينهما ، فكتب التخريج مع كونها كتب آلة للمحدّث هي في الوقت ذاته حافلة بقضايا حديثية متعلقة بالمتون والأسانيد .

وقد جعلت البحث في تمهيد وثلاثة مباحث ، ذكرت في التمهيد تعريف هذا العلم – أعني علم التخريج – وتاريخ نشأته . وأثره في حفظ السنة . وذكرت في المبحث الأول: صلة علم التخريج بالسنة رواية . وفي المبحث الثاني: صلة علم التخريج بالسنة دراية ، وفي المبحث الثالث : صلة علم التخريج بتقرير قواعد عامة في الحكم على الحديث .

أهمية الموضوع: تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١- كثرة كتب التخريج التي ألفت على مرّ العصور .

٢- أثرها في خدمة التخصص ودورها في المحافظة عليه .

٣- محتواها العلمي الثمين ومدى الاستفادة منها .

أسباب اختياره:

مع ماتقدم من أهميته يمكن بيان أسباب اختياره في النقاط التالية:

١- التعرف على أسباب كثرة التأليف في هذا النوع.

٢- محاولة الربط بين كتب الحديث الأصلية والكتب التي هي كالآلة لها.

٣- الإسهام في التعريف بمحتواها العلمي الثمين.

تساؤلات البحث: آمل أن يجيب البحث على التساؤلات التالية:

١- ماأهمية كتب التخريج للمتخصصين في السنة النبوية .

٢- مامدى خدمة هذه الكتب لبقية كتب السنة خاصة والشريعة عامة .

٣- ما طبيعة صلة كتب التخريج بكتب السنة عامة .

٤- ما مبلغ عناية العلماء بهذا النوع من التصنيف.

الدراسات السابقة :

تعددت الأبحاث ومقدمات الكتب التي تعرضت للبحث في قضايا التخريج ، لكنني لم أقف على من بحث في العلاقة التي تربطها ببقية كتب السنة حتى تتضح أهميتها وطريقة الاستفادة منها وفقا لهذه العلاقة.

تمهيد : يتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تعريف التخريج :الفعل الثلاثي : خَرَجَ على وزن فَعَلَ ، مصدره : الخروج : نقيض .

الدخول فهو يعني: الظهور والانفصال . سواء كان في الأعيان أو في المعاني . وفعله الرباعي المتعدي بالهمز : أخرج

على وزن أفعل ، مصدره : إخراج . والمضعف : خرّج على وزن فعّل ، مصدره : تخريج[١] .

قال الراغب : والإخراج أكثر ما يقال في الأعيان ومنه : ﴿ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق﴾ (الأنفال : ٥) . والتخريج أكثر ما يقال في العلوم والصناعات.أه[٢].

---

(١) انظر : الصحاح للجوهري ٣٠٩/١ ، المفردات للراغب ص ٢٧٨، لسان العرب ٢٤٩/٢، القاموس المحيط ص ٢٣٧.

(٢) المفردات ص ٢٧٨.

أما في الاصطلاح : فقد عرفه الإمام السخاوي عَرَضاً في مبحث آداب طالب الحديث فقال : التخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو.أهـ[١].

واقتصر الشيخ زكريا الأنصاري على بعض هذا التعريف[٢] .

لقد حوى هذا التعريف أعلى مراتب التخريج وأدناها ، وإن كان الثاني على ندرة. فأعلى مراتب التخريج يشمل العزو والرواية والحكم والتعليل والترجيح، وهو شأن الأئمة الكبار كما هو ظاهر في كتب شيخه الحافظ ابن حجر، وغيره من الأئمة كالزيلعي وابن الملقن . يقول الخطيب البغدادي : كان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج . أهـ[٣].

كما يتناول التعريف أدنى المراتب وهي مجرد العزو والإخراج ، وهذا توسع في الإطلاق كما ذكر لأن الأصل هو الأول.

وبين هاتين المرتبتين مراتب أخرى . وسائر التعريفات التي عرف بها التخريج بعد الإمام السخاوي لا تخرج عن هذا التعريف[٤].

على أن كلمة التخريج من المشترك اللفظي الذي تتجاذبه معان عدة عند المحدثين وعند غيرهم[٥] . لكن الذي أعنيه في هذا البحث هو التعريف

---

(١) فتح المغيث ٣٤٣/٢.

(٢) فتح الباقي ١٣٣/٢.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٤٢٨/٢.

(٤) انظر: حصول التفريج للغماري ص ١٣ ، معجم مصطلحات الحديث للأعظمي ، ص٨٣، أصول التخريج لمحمود الطحان ص ١٠.

(٥) انظر: فيض القدير للمناوي ٢٠/١ – التأصيل لبكر أبو زيد ص ٥٥ ، طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ لعبدالمهدي بن عبدالقادر ص ٩.

المذكور وهو المتبادر عند الإطلاق.

المطلب الثاني : عرض – موجز – لأسباب وتاريخ نشأة علم التخريج :

إن مبدأ التثبت في قبول الأخبار وطلب المتابع والشاهد ليس بدعاً من القول بل هو قديم العهد ، إذ يبدأ منذ وفاة الرسول ﷺ وقد نقلت إلينا أخبار كثيرة تبين هذه الحقيقة ، فالصحابة – رضي الله عنهم – هم أول من سن هذه السنة ، يقول الإمام الذهبي عن أبي بكر ﷺ : كان أول من احتاط في قبول الأخبار .أهـ[١]

ومضى أئمة التابعين على النهج ذاته، لا سيما وفي زمنهم ظهرت البدع وانتشرت النحل ، وكثر الضعف وفشا الوضع .

وفي زمن صغار الأتباع وأتباعهم ألفت الكتب وجمعت السنة كما هو مقرر في غير هذا الموضع .

ولم يكن العلماء – في ذلك العصر – بحاجة إلى هذا العلم لقصر الأسانيد وسعة حفظهم واطلاعهم على الحديث النبوي ، مع أن قواعد هذا العلم كانت تتناقل بينهم شفهياً[٢].

إلا أن هناك من اعتنى بجمع الطرق ولو لحديث واحد، ولعل من أقدم من فعل ذلك هو : الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) فقد جمع طرق حديث (من كذب علي متعمداً) وتبعه : يعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢هـ) وغيرهما[٣].

ثم جاء الإمام الترمذي – رحمه الله – (ت ٢٧٩هـ) فوضع لبنة أخرى في هذا البناء الشامخ حيث ألف السنن وكان يشير بعد كل حديث إلى

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/١.

(٢) انظر : كشف اللثام لعبد الموجود بن عبداللطيف ١٤٢/١، أصول التخريج ص ١٣.

(٣) انظر: نظم المتناثر للكتاني ص ٣٧.

شواهده المروية عن عدد من الصحابة فيقول : وفي الباب عن فلان وفلان .. [١]

فكان بهذا العمل ينمي هذا العلم الوليد.

وبعد ذلك اجتهد عدد من العلماء في القرن الرابع في العناية بالأحاديث المرسلة والمعلقة والمعضلة في كتب الحديث المشهورة فوصلوها في مصنفات مستقلة، ولعل أقدمهم: أبو عمر أحمد بن خالد القرطبي المعروف بابن الجباب (ت ٣٢٢هـ) حيث ألف مسند الموطأ . وتبعه غيره من العلماء[٢].

فهذه الكتب جمعت بين التخريج والإخراج ، وبعبارة أخرى : كانت تخرج بالرواية. واستمر الحال على ذلك حتى جاء الإمام الحاكم (ت ٤٠٥هـ) فألف المستدرك ، والإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) حيث ألف السنن الكبرى وغيرها، وكانا يشيران إلى من أخرج الحديث ورواه[٣]. وقد نقل أن للإمام البيهقي كتاباً في تخريج أحاديث الأم للشافعي[٤].

وبعد هذه المرحلة المؤسسة لهذا العلم أتت مرحلة أخرى وهي حين بعُد الزمن وطالت الأسانيد وتنوعت العلوم وكثرت المصنفات وصار كثير من المعتنين بالعلوم الأخرى كالتفسير والفقه والأصول تقل عنايتهم ببيان الأحاديث والآثار التي يوردونها في كتبهم . يقول العراقي : عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم ، وعدم بيان من خرجها ،

---

(١) كشف اللثام ١٤٢/١.

(٢) انظر : حصول التفريج ص ٢٤.

(٣) كشف اللثام ١٥٤/١.

(٤) يوجد منه مجلد في دبلن ، والمجلد الثاني في دار الكتب المصرية برقم ٧٢٥ (انظر مقدمة تخريج أحاديث شرح العقائد لصبحي السامرائي ص ١١).

وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً وإن كانوا من أئمة الحديث ، حتى جاء النووي فبين ، وقصد الأولين ، ألا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته ، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي أهـ[١].

وعندها نهض كثير من العلماء فصنفوا كتباً في تخريج أحاديث هذه الكتب في كل فن ، وكانت بداية ذلك في القرن الخامس ثم السادس بعناية الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) والحازمي (ت ٥٨٤هـ) وابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

ثم استقل هذا العلم واحتيج إليه أكثر ، وبذلت فيه جهود عظيمة خصوصاً في القرنين الثامن والتاسع ، واستمرت العناية به إلى عصرنا الحاضر لكن زاد المعاصرون بيان طرق الاستخراج من بطون الكتب والبحث عن الأحاديث في مصادرها الأصلية وذلك لشدة الضعف في العلم بالحديث النبوي ، وغلبة قصور الهمم عن حمل هذا العلم الشريف [٢]

المطلب الثالث:علم التخريج حفظ للسنة النبوية.

ليس علم التخريج أقل قدراً من العلوم الأخرى التي حفظ الله بها سنة المصطفى ﷺ وإذا نشأت علوم عدة لهذا الغرض فإن علم التخريج يأتي في مقدم هذه العلوم.

لقد ولد هذا العلم مع علم الحديث النبوي ، وبدأت العناية بالعزو وطلب الإسناد منذ العصور الأولى للرواية ، لكنه نشأ نشأة أي علم آخر ينشأ ضعيفاً ثم تتوارد عليه الجهود وتكتنفه العناية حتى يقوى ويشتد عوده.

وما دام قديم النشأة فإنه تدرج في مدارج الكمال حتى استوى على

(١) فيض القدير ٢١/١.

(٢) انظر: أصول التخريج ص ١٤.

سوقه في القرن الخامس والسادس والسابع على يد الخطيب البغدادي (ت ٤٥٣هـ) والبيهقي (ت ٤٥٨هـ) والحازمي (ت ٥٨٤هـ) وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) وغيرهم.

لكن العصر الذهبي لهذا العلم الذي آتى فيه أكله هو القرن الثامن الهجري إذ ظهرت فيه جهود العلماء أكثر مما سبق ، وصار علماً ، له شأن ، وكثرت فيه المصنفات على يد علماء هذا القرن وأبرزهم : ابن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ) وابن التركماني (ت ٧٥٠هـ) والزيلعي (ت ٧٦٢هـ) وتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) وابن كثير (ت ٧٧٤هـ) وعبدالقادر القرشي (ت ٧٧٥هـ) والزركشي (ت ٧٩٤هـ) . وأكثر هؤلاء العلماء صنف أكثر من مصنف في التخريج .واستمر هذا الجهد المبارك في القرن التاسع الذي ظهرت فيه جهود عدد من العلماء كان أبرزهم : محمد بن إبراهيم المناوي (ت ٨٠٣هـ) وابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) والزين العراقي (ت ٨٠٦هـ) وابن جماعة الحفيد (ت ٨١٩هـ) وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وابن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ).

وكذلك الأمر بالنسبة للقرن العاشر على يد : الإمام السخاوي (ت ٩٠٢هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ). ثم القرن الحادي عشر وكان فيه : علي القاري (ت ١٠١٤هـ) والمناوي (ت ١٠٣١هـ) وعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) وكذلك القرن الثاني عشر فقد ألف في التخريج : العجلوني (ت ١١٦٢هـ) و ابن همات (ت ١١٧٥هـ) وأبو العلاء العراقي (ت ١١٨٣هـ).

ثم تتالت كتب التخريج إلى عصرنا الحاضر لكن الفضل – كما قيل – للمتقدم.

ونظرة عجلى إلى هذا الكمّ من المصنفات تشعر الناظر بأهمية هذا العلم ومدى عناية العلماء به ورعايتهم له ، يتجلى هذا الأمر إذا أدركنا أنها تربو على مائة مصنف ، وهذا العدد – ولا شك – إن لم يزد فهو يساوي أي

عدد من المصنفات التي ألفت للغرض ذاته ، ومما لا جدل فيه أن هذا العدد كان مؤثراً تأثيراً بالغاً في حفظ هذا العلم النبوي وصونه، يؤكد ذلك ويقرره استعراض بعض هذه الأمور من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المبحث الأول : صلة علم التخريج بالرواية:

إن العصر الذهبي للرواية هو القرن الثاني والثالث والرابع ، وما وجد بعد ذلك قليل بالنسبة لهذه القرون . لكن الناظر في كتب التخريج يجد كثيراً منها حفل بالأسانيد التي تروى بها أحاديث كثيرة ، وهذه الأسانيد لا تخلو من واحد من أحوال ثلاثة[١]:

١- أن يروي المخرج الحديث بسنده إلى صاحب الكتاب الذي ذكره أو إلى أحد الكتب المعتمدة في الرواية أو أحد رجاله ، كما هو صنيع الحافظ ابن حجر – رحمه الله – في تخاريجه التي من أشهرها : تغليق التعليق ، ونتائج الأفكار. يقول في مقدمة الكتاب الأول : التزمت في وصل هذا التعليق أن أسوق أحاديثه المرفوعة وآثاره الموقوفة بإسنادي إلى من علق عنه المصنف لا إلى غيره .اهـ[٢].

وفائدة هذه الأسانيد – فيما يظهر لي – أمور :

أولاً : إحياء الإسناد الذي اختص الله به هذه الأمة دون غيرها ، ولا شك أن وجود الإسناد في هذه الأزمنة المتأخرة من مظاهر هذا الاختصاص .

ثانياً: بيان علو الإسناد لدى المصنف ، فمثلاً : روى الحافظ حديث أنس – رضي الله عنه – (يتباهون بالمساجد ..) الذي علقه البخاري ، رواه الحافظ بإسناده ثم قال: وهكذا رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق أبي

(١) انظر: الحديث والمجدثون لمحمد أبو زهو ص ٤٢٣ وما بعدها.

(٢) تغليق التعليق ، ١٢/٢.

عامر ، وقد وقع لنا من وجه آخر أعلى من طريقه ... ثم ساق إسناده ، وقال عقبة : وقع لنا بدلاً عالياً . ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق حماد بن سلمة .. وقد وقع لنا عالياً .. ثم ذكره[1].

ثالثاً : أن المخرّج يفعل ذلك ليبين اتصال إسناده بمؤلف أو بكتاب أو بإسناد بعينه، حرصاً على شرف الإسناد،وبياناً لصلته به فالأسانيد أنساب الكتب، كما فعل الإمام العراقي في تقريب الأسانيد ، فقد خرج لابنه أحاديث بأسانيد محصورة مما قيل فيه : إنه أصح الأسانيد ، ثم ساق إسناده إلى هذه الأسانيد المشهورة[2].

٢- أن يخرج المصنف من كتاب ويذكر إسناد صاحب الكتاب تاماً ، وهذه الكتب منها الموجود بين أيدينا ومنها المفقود ، وتظهر فوائد هذا الأمر فيما يأتي:

أولاً : حفظ مصادر أصلية للرواية فُقد كثير منها ، ولا سبيل إلى معرفة سندها إلا بالنقل من هذه المصادر الفرعية التي خرجت منها . ذكر الزركشي في المعتبر أثر ابن عباس – رضي الله عنه – أنه قال : يصح الاستثناء في اليمين وإن طال شهراً. قال الزركشي : ورد مرفوعاً عنه : أربعون يوماً . رواه الحافظ أبو موسى في كتاب : التبيين لاستثناء اليمين من حديث يحيى بن سعيد – قرشي كان بفارس – عن عمرو بن دينار .. ثم ذكره [3].

(١) تغليق التعليق ٢/٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧ . وانظر : نتائج الأفكار ١/١٨٠-١٨١-١٨٦ وغيرها.

(٢) انظر: طرح التثريب ١/١٩.

(٣) المعتبر ص ١٦١.

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه : تغليق التعليق أنه يجمع أسانيده في الكتب التي يحيل عليها في فصل يختم به الكتاب [١]. وهو ما فعله ، فقد ذكر أسانيده إلى : مصنف حماد بن سلمة ، ومصنف وكيع[٢] ، والتفسير لابن غندر وغيرها[٣] لكنها لم تتجاوز أربعة وستين كتاباً [٤]. وهذا العدد ليس كل الكتب التي استفاد منها، فقد ذكر محقق الكتاب أن الحافظ استفاد في كتابه هذا من أكثر من خمسين وثلاثمائة مصنف[٥].

وهذا العدد الكبير من الكتب منه ما هو موجود ومنه ما لا وجود له بأيدينا ، ولعل من النوع الثاني : كتاب البر والصلة ، وكتاب بر الوالدين ، كلاهما للإمام البخاري ، وكتاب : التاريخ للإمام أحمد ، والسنة لأبي الحسين محمد بن حامد بن السري (ت ٢٩٩هـ) ، وصحيح البجيري (ت ٣١١هـ) ، وأمالي ابن البختري (ت٣٣٩هـ) ، وكتاب الجمعة للطبراني (ت ٣٦٠هـ) وأمالي القطيعي (ت ٣٦٨هـ) ، والروح لابن منده (ت ٣٩٥هـ) ، وفضائل الصحابة لطراد بن محمد الزينبي (ت ٤٩١هـ) ، والسفينة الجرائدية لمحمد بن يعقوب الجرائدي (ت ٧٢٠هـ) ونحوها من المصادر الحديثية.

ثانياً : ما يوجد عند المخرِّج من علو إسناد إلى صاحب الكتاب المخرَّج منه. ذكر الحافظ في مقدمة كتابه السابق أنه إذا أخرج حديثاً من مصنف غير متداول فذلك لفائدتين :

---

(١) تغليق التعليق ١٢/٢.

(٢) تغليق التعليق ٤٥٧/٥.

(٣) المصدر السابق ٤٦٢/٥.

(٤) انظر: تغليق التعليق ٤٤٢/٥.

(٥) المصدر نفسه ٢٤٣/١.

إحداهما : أن يكون من مسموعه.

الثانية: أن يكون عالياً[١].

ثالثاً: جمع أسانيد الحديث في مكان واحد ، وفي ذلك فوائد يدركها أهل الفن ، لعل من أظهرها : مقارنة المتون ببعضها ، وإظهار السقط والتحريف والتصحيف ، وتعيين المبهم وتقييد المهمل ، وبيان المتابعات والشواهد ، واستظهار الحكم الكلي على الحديث، وغير ذلك.

ذكر الزركشي حديث : (لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً..) ثم قال: روي عن ستة من الصحابة .. فذكرهم وذكر رواياتهم بأسانيدها[٢].

وذكر الحافظ ابن حجر حديث أبي هريرة ﷺ : (لا صلاة لمن لا وضوء له) ثم بين أنه رواه من الأئمة أحمد وأبو داود والدارقطني وابن ماجة والحاكم، وذكر أسانيدهم بعد أن رواه بإسناده هو[٣].

رابعاً : أن المخرج قد يذكر إسناد أحد المصنفين ثم يذكر ما يفيد في التصحيح والتضعيف. وهذا الصنيع أكثر منه الإمام الزيلعي إذ يذكر الحديث بسند المصنف ثم يبين ما فيه من علل إسنادية ، فقد ذكر حديث زياد بن الحارث : (من أذن فهو يقيم) ثم ذكر رجال إسناده وما قيل في كل منهم وأجاب عن ذلك[٤].

وكذلك الحافظ ابن حجر فقد خرج حديثاً من الجعديات فذكر إسناده ثم قال : عاصم فيه لين . أهـ[٥].

وذكر أن الإمام أحمد أخرج حديث : (كيف تقول في الصلاة..)

---

(١) تغليق التعليق ١٣/٢.

(٢) المعتبر ص ١٩٥.

(٣) نتائج الأفكار ٢٢٥/١.

(٤) نصب الراية ٢٨٩/١ . وانظر ص ٣١١ وغيرها الكثير.

(٥) التلخيص الحبير ٨٩/٤-٩٠.

فذكر إسناده ثم قال: هذا حديث صحيح[١].

بل قد شرط في مقدمة تغليق التعليق أنه إذا قال البخاري في صحيحه : قال رسول الله ﷺ فإنه يخرجه من أصح طرقه إن لم يكن عند البخاري موصولاً في موضع آخر[٢].

خامساً : قد يسوق المخرج إسناداً يذكر فيه فوائد لا تظفر بها في غير هذا الموضع، فقد ذكر الحافظ حديث : (إن حبها أدخلك الجنة) وعند تخريجه له من سنن أبي داود ذكر أن المزي في الأطراف لم يذكره تبعاً لابن عساكر، وتعقبه أيضاً في رموزه في تهذيب الكمال لبعض الرواة ثم قال : وقد خرجنا عن المقصود ، وإنما نبهنا على ذلك للفائدة .اهـ[٣].

٣- أن يذكر المخرج بعض إسناد الكتاب المخرج منه . وأهم الفوائد التي تدعو لهذا الأمر:

أولاً : التمييز بين رواية صحابي وآخر ، كقول العراقي عن حديث : (الركوعين في الخسوف) : متفق عليه من حديث عائشة وابن عباس[٤].

ثانياً: بيان أصل الحديث أو شاهده الصحيح . كقول العراقي عن حديث : (ثم يفشو الكذب..) ابن حبان من حديث ابن عمر والحديث متفق عليه بلفظ آخر من حديث أبي هريرة وعمران[٥].

وكقول السيوطي عن حديث : (ما زالت أكلة خيبر تعاودني ..) ابن سعد وهو في الصحيح من حديث عائشة[٦].

---

(١) نتائج الأفكار ٢/٢١١.

(٢) تغليق التعليق ٢/١٢.

(٣) تغليق التعليق ٢/٣١٥.

(٤) تخريج أحاديث المنهاج للعراقي ص ٦٦.

(٥) المصدر السابق ، ص ١١٢.

(٦) مناهل الصفا ص ١٣٤.

ثالثاً: أن يذكر إسناد أحد المصنفين ويأتي بعده من يخرجه من طريقه أو يلتقي معه في إسناده ، فإن المخرج لا يذكر إسناد الثاني كاملاً بل يأتي بالمقصود منه . يقول الزيلعي عن حديث : (جاء جبرائيل فصلى بالنبي – صلى الله عليه وسلم – ..) رواه عبدالرزاق في مصنفه.. وذكر سنده ..قال : وعن عبدالرزاق رواه إسحاق في مسنده[1].

ويقول السخاوي عن حديث : (إذا أراد الله بالأمير خيراً..) رواه أبو داود في سننه .. وذكر إسناده .. ثم قال : ورواه عمر بن سعيد عن القاسم عن عائشة .. فذكر نحوه وقال : أخرجه النسائي والبيهقي في الشعب والتيمي في الترغيب[2].

رابعاً : أن يكون المذكور من السند هو من تكلم فيه من رجاله أو من أعل به الحديث. يقول العراقي عن حديث : النص على إمامة علي – رضي الله عنه – ابن حبان في الضعفاء من رواية مطر بن ميمون عن أنس فذكره ونقل عن ابن حبان أنه قال: مطر يروي الموضوعات . ثم ذكر أن الطبراني أخرج نحوه من رواية مينا عن ابن مسعود وقال : مينا كان يكذب قاله أبو حاتم . أهـ[3].

وهذا يكثر في كتب التخريج. وبهذا وغيره تتضح صلة كتب التخريج بالرواية وعنايتهم بها.

---

(١) نصب الراية ٢٢٥/١.

(٢) تخريج أحاديث العادلين ص ٧٠-٧١.

(٣) تخريج أحاديث المنهاج ص ٦٦-٦٧.

المبحث الثاني : صلة علم التخريج بالسنة دراية :

علم التخريج ما هو إلا تطبيق عملي لقواعد علم دارية الحديث، فقد وضع المتقدمون هذا العلم وقعدوه في مصنفات تبين حرصهم على صيانة الحديث النبوي من الوضع والكذب والضعف الذي قد يتطرق إليه.

ثم جاء من طبق هذه القواعد على الروايات ونقدها نقداً علمياً مبنياً على هذه الأسس العلمية ، وذلك في مصنفات جمعت طرق الأحاديث وأجرت عليها هذه القواعد وهي كتب التخريج.

وعند التأمل في هذه المصنفات التي عنيت بالتخريج نجد قواعد علوم الحديث مبثوثة في أطرافها ، مما يعني أن هذه القواعد لم تكن أمراً نظرياً يستعصي على التطبيق والعمل ، وهو يعني أيضاً ن علم التخريج حفظ هذه القواعد من الضياع أو التهميش، وسواء كانت هذه القواعد في الأسانيد أو في المتون.

ويمكن أن أبين أن مظاهر هذا الحفظ يمكن تجلية أهم جوانبها في أمرين :

الأول : صلة علم التخريج بعلوم الإسناد :

تعددت جوانب العناية بعلوم الإسناد عند المعتنين بالتخريج ، والسبب أن العناية بالأسانيد هي الأصل ،والطريق إلى إثبات المتون أو عدمه . ويمكن استجلاء جوانب هذه العناية التي حفظت علوم الإسناد من خلال الأمور التالية :

١- بيان كثرة مخارج الحديث :

من الأمور التي يعتني المخرج بها بيان كثرة مخارج الحديث سواء كان ذلك من جهة كثرة الصحابة الذين رووه ، أو كثرة طرقه . مثال ذلك ما ذكره الزيلعي عند ذكر المضمضة والاستنشاق ، وأنه ﷺ واضب عليهما .

قال: الذين رووا صفة وضوء النبي ﷺ من الصحابة عشرون نفراً ، ثم ذكرهم وذكر من أخرج حديث كل منهم(١).

ومثل قول الحافظ ابن حجر عند ذكره حديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن ما استطاع . قال: هذا حديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو عوانة والطيالسي ، وذكر أسانيدهم(٢).

ومن هذا الباب كتب الأحاديث المتواترة.

٢- تتبع المتابعات وترتيبها بقصد

تكثير الطرق والحكم على الإسناد.

إن مباحث المتابعات والشواهد توجد في أي كتاب من كتب المصطلح ، إلا أن طريقة ترتيب هذه المتابعات وكيف يستفاد منها في الحكم على الحديث مما اعتنت به كتب التخريج أكثر . مثال ذلك ما ذكره الحافظ عند ذكره لحديث الإبراد بالظهر أنه مروي عن حفص عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – ثم قال : تابع حفصاً سفيان ويحيى وأبو عوانه عن الأعمش .. ثم ذكر من أخرج هذه المتابعات(٣).

٣- الاعتناء بالعلل الإسنادية :

إن بيان العلل والكلام عن الأحاديث كلاماً معللاً ليس أمراً من السهولة بمكان ولا ينهض به إلا الجهابذة من العلماء ، وقد أولت كتب التخريج – الموسع خاصة- هذا الجانب جل اهتمامها ، فهم يطيلون النفس

(١) نصب الراية ١٠/١.

(٢) نتائج الأفكار ١٣٩/١-١٤٠.

(٣) تغليق التعليق ٢٥٣/٢.

عند الكلام عن الاختلاف على الراوي واضطراب الإسناد وما شابه ذلك من أبواب ومسالك التعليل. نقل الزيلعي عند حديث : (إذا بلغ الماء قلتين ..) أن ابن دقيق العيد ضعف الحديث للاضطراب في سنده ومتنه ، ثم لخص كلامه في هذا الشأن تلخيصاً حسناً[١].

وذكر الحافظ ابن حجر حديث : (من قاء أو رعف أو أمذى في صلاته فلينصرف) فبين أنه اختلف على ابن جريج في إسناده فروي مرة مرسلاً ومرة متصلاً ، والإرسال أرجح ، وذكر ما يؤيد ذلك[٢].

ويمكن أن يطلق على هذا النوع التخريج المعلل.

٤- الاعتناء بالرواة جرحاً وتعديلاً .

تعتني كتب التخريج بالحكم على الرواة ،وبيان ما قيل فيهم من جرح أو تعديل لأن ذلك سبيل إلى الحكم على الأحاديث ، وسواء كانت هذه الأحكام منقولة عن المتقدمين أو قالها المخرج بناء على تتبعه وسبره لحال الراوي.

ذكر الزركشي أن حديث : (الأئمة من قريش) من رواية بكير بن وهب ، ثم نقل عن ابن القطان أنه قال : لا يعرف حاله ، وأن الذهبي تابعه على ذلك .. ثم قال: لكن وثقه ابن حبان ورواية النسائي له توثيق منه ،وله طرق يقوي بعضها بعضا[٣].

وفي حديث دعاء دخول المسجد ذكر الحافظ ابن حجر أنه مروي عن سالم بن عبدالأعلى .. ثم قال : سالم ضعيف جداً[٤].

---

(١) نصب الراية ١/١٠٥.

(٢) التلخيص الحبير ٢/٢٧٤.

(٣) المعتبر ص ١٤٦.

(٤) نتائج الأفكار ١/٢٨٣.

٥- الاعتناء بمواضع الاتصال والانقطاع في الإسناد.

تعتني كتب التخريج بهذا الأمر بما قد لا يجده الباحث في مواضع أخرى خصوصاً الانقطاع الخفي في الإسناد فهو ما يخفى على كثير من الباحثين.

في حديث : (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) ذكر الزيلعي الخلاف في سماع الحسن من سمرة ﷺ وأطال في ذلك بذكر الخلاف والترجيح [١]، وكذلك فعل الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير[٢].

٦- الاعتناء ببيان الشواهد والتمييز بين رواية صحابي وآخر.

عادة ما يميز المخرجون بين روايات الصحابة إذا كان الحديث مروياً عن أكثر من صحابي . وهذا مفيد بالطبع في البحث عن رواية صحابي بعينه.

يقول المناوي – مثلاً – عن حديث (للسائل حق وإن جاء على فرسه). أخرجه أحمد من حديث الحسين بن علي ، وأبو داود من حديث علي ، وابن راهويه من حديث فاطمة الزهراء ، والطبراني من حديث الهرماس بن زياد[٣].

٧- الاعتناء ببيان السقط والوهم الذي قد يحصل في الإسناد.

وهذا مما قد يخفى على الناظر في الأسانيد المفردة ، فإذا جمعت الطرق والأوجه تبين السقط أو الوهم. لما ذكر السخاوي حديث أنس ﷺ : (السلطان ظل الله في الأرض) أخرجه من جزء عباس الترقفي ، ومن طريقه البيهقي في الشعب وذكر أنه سقط عليهما معاً الحسن البصري بين الربيع

(١) نصب الراية ٨٩/١.

(٢) التلخيص الحبير ٦٧/٢.

(٣) الفتح السماوي ٢١٠/١.

وأنس[١]. وذكر العراقي في تخريجه لأحاديث البيضاوي حديث: (لا تقض في شء واحد بحكمين مختلفين) ونقل عن البيضاوي أن رسول الله ﷺ قال : ذلك لأبي بكر ، ثم تعقبه بقوله : وإنما هو لأبي بكرة بزيادة التأنيث ، وذكر من أخرجه[٢].

وأشار الزركشي إلى نحو من هذا، وأن الحديث أخرجه النسائي بلفظ : (لا يقضين أحد في قضاء واحد بقضاءين) وقال: هذه الفائدة تساوي رحلة وبه يظهر تحريف ما وقع في المنهاج من وجهين ، وأن الصواب أبو بكرة وأنه شرح عام لا خطاب لواحد[٣].

٨- الاعتناء بالزيادات الواردة في الأسانيد .

ولا شك أن إثبات زيادات المتون أو نفيها مبحث من أشهر مباحث علوم الإسناد ، وهو مما يفتقر إلى علم جمع الطرق والنظر في الرجال وأحوالهم ومتابعاتهم. وهذا الأمر يتحقق بكثرة في كتب التخريج . ذكر السخاوي حديث عياض بن حمار ﷺ : (ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم) فقال : رواه عدد من الثقات من طريق مطرف عنه ، وزاد بعض الثقات أيضاً بينهما واسطة[٤].

وذكر الحافظ حديث النهي عن الصلاة فوق الكعبة ثم قال : الترمذي عن ابن عمر .. وذكره .. ثم قال .، ورواه ابن ماجه من طريق ابن عمر عن عمر وفي سند الترمذي : زيد بن جبيرة وهو ضعيف جداً ، وفي سند ابن ماجة : عبدالله بن صالح وعبدالله بن عمر العمري المذكور في سنده

---

(١) تخريج أحاديث العادلين ص ٧٤.

(٢) تخريج أحاديث المنهاج للعراقي ص ١١١.

(٣) المعتبر ص ٢٤٩.

(٤) تخريج أحاديث العادلين ص ٦٧-٦٨.

ضعيف أيضاً ووقع في بعض النسخ بسقوط عبدالله بن عمر بين الليث ونافع فصار ظاهره الصحة[١].

٩- الوقوف على أسانيد بعض الروايات التي يظن أنه لا إسناد لها .

قد يخفى على بعض العلماء – فضلاً عن غيرهم- أسانيد بعض الأخبار فيطلقون الحكم بعدم وجود إسناد لها ، إلا أن المشتغلين بالتخريج لصلتهم بالبحث وكثرة مراسهم له قد يظفرون بما لا يظفر به غيرهم من الأسانيد والمتون . مثل قول الذهبي رحمه الله عن قول علي ﷺ لما سئل عن قتل الجماعة بالواحد ... لم أظفر له بسند أهـ. فقد تعقبه الزركشي بقوله : قلت : رواه الخطابي في غريب الحديث ... فذكره[٢].

وفي أثر ابن عمر ﷺ : وقعت في سهمي جارية من سبي جلولاء .. نقل الحافظ عن الرافعي أنه قال : أقمت عشرين سنه أبحث عمن خرج هذا الأثر فلم أظفر به إلا بعد ذلك ، ثم ذكر الحافظ تخريجه[٣].

١٠- ذكر بعض الفوائد الإسنادية التي قد لا يظفر بها في غير هذه المواضع .

هناك فوائد إسنادية لا وجود لها إلا في كتب الشروح أو كتب التخريج، وهي فوائد قيمة يعتني بها الباحثون وأهل الفن.

في حديث : (لا صلاة لمن لا وضوء له) قال الحافظ : أخرجه الدراقطني من طرق إلى أبي ثفال ، وهو بكسر المثلثة وتخفيف الفاء ، واسمه: ثمامة بن وائل ونسبه الترمذي إلى جده ، وهو موثق. وشيخه رباح : بفتح الراء وتخفيف الموحدة وآخره مهملة ، ولا نعرف له راوياً غير أبي

(١) التلخيص الحبير ٢١٥/١.

(٢) المعتبر ص ٢١٨.

(٣) التلخيص الحبير ٣/٤.

ثقال ، وأما جدته فوقع في بعض طرقه أنها أسماء وأن لها صحبه[١].

فقد تضمن هذا الكلام ضبطاً وحكماً وتعيين مبهم.

وذكر السخاوي حديث : (من ولي من أمر المسلمين شيئاً) ثم قال: فيه ثلاثة من الصحابة في نسق ، وشيخ بقية المبهم الظاهر أنه أبو عبدالرحمن التميمي[٢].

وربما نبه على شيء يخص بعض الرواة : كقول الحافظ عند حديث سلمة بن كلثوم أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة..

الحديث أخرجه ابن ماجه وليس لسلمة في سنن ابن ماجة وغيرها إلا هذا الحديث الواحد . أهـ[٣].

فهذه الأمور التي اعتنت بها كتب التخريج من مسائل الإسناد لا تعني سوى حفظ علم التخريج لكثير من علوم الإسناد.

الثاني : صلة علم التخريج بعلوم المتن :

إن الغرض من دراسة الأسانيد والعناية بها هو التوصل إلى إثبات المتون أو نفيها، سواء كان ذلك للمتن كله أو لبعضه، وإذا اعتنت كتب التخريج بالأسانيد فإن عنايتها بالمتون لا تقل عن ذلك . ولعل أبرز صور هذه العناية بالمتون :

١- جمع ألفاظ المتون .

لا شك أن الرواية بالمعنى عند المحدثين كانت أكثر من الرواية باللفظ ، وهذا الأمر كان سبباً في اختلاف الألفاظ الذي قد يترتب عليه اختلاف في استنباط الأحكام ومعرفة ما يدل عليه لفظ المتن. وقد اعتنت

(١) نتائج الأفكار ٢٣٠/١.

(٢) تخريج أحاديث العادلين ص ٤١.

(٣) التلخيص الحبير ١٣١/٢.

كتب التخريج بجمع ألفاظ المتون للمقارنة بينها ، ويظهر هذا الأمر بكثرة في الكتب التي اعتنت بتخريج أحاديث فقهية، فقد ذكر الزيلعي حديث القلتين وأشار إلى الاضطراب في متنه وذكر الألفاظ التي روى بها وأطال في ذلك بما لا مزيد عليه[١].

وفي حديث: أن رسول الله ﷺ جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر . قال الحافظ ابن حجر : متفق عليه بهذا ، وله ألفاظ ثم ذكرها[٢].ولا يكاد يخلو كتاب تخريج من هذا النوع من الاعتناء بهذا الأمر.

٢-تصحيح المتون وتقويمها كما وردت في كتب المحدثين.

قد ترد بعض المتون في بعض الكتب بغير ألفاظها الواردة في كتب الحديث الأصلية ، إما رواية لها بالمعنى أو لأن الذين ذكروها ليسوا من أهل الأثر وحينئذ يأتي المخرج فيعيد الأمر في نصابه ، ويرد اللفظ إلى أصله.ذكر الغزالي في الإحياء حديث : (اللهم إني أستغفرك لما علمت ولما لم أعلم) قال العراقي: مسلم من حديث عائشة (اللهم إني أعوذ بك من شر ما عملت ومن شر ما لم أعمل) [٣].وفي حديث ذكره البيضاوي بقوله : (قيل إنه عليه السلام صلى بأصحابه في مسجد بني سلمة ركعتين من الظهر فتحول في الصلاة) قال المناوي : هذا تحريف للحديث، فإن قصة بني سلمة لم يكن فيها النبي ﷺ إماماً ، ولا هو الذي تحول في الصلاة ، ثم ذكر الرواية الصحيحة[٤].

---

(١) نصب الراية ١/١١٠.

(٢) التلخيص الحبير ٤/٥٠.

(٣) إحياء علوم الدين مع المغني للعراقي ١/١١٠.

(٤) الفتح السماوي ١/١٩٢، وانظر التلخيص الحبير ٢/٧٠.

٣- تحرير ألفاظ المتون.

قد تختلط بعض ألفاظ المتون ببعض أو يتساهل في عدم إيرادها كما جاءت ، وحينئذ يلتزم المخرج بتحرير اللفظ ويعتني بتحقيقه. ذكر الحافظ ابن حجر قول الرافعي : إن النبي ﷺ كان يبتدئ الصلاة بقول: الله أكبر ، هكذا روته عائشة.

وتتبعه الحافظ بقوله: هكذا قال ، وليس هذا اللفظ في حديث عائشة ، بل الذي في مسلم عن عائشة : (كان يستفتح الصلاة بالتكبير) .. إلى أن ذكر أن كلمة : الله أكبر رواها ابن ماجة من حديث أبي حميد والبزار من حديث علي بإسناد صحيح(١).

وعند حديث ذكره الزمخشري بين أنه لفقه من متون عدة(٢).

٤- الاعتناء ببيان زيادات المتون.علم زيادات المتون مما اعتنى به المتقدمون وذكروا قواعده في مباحث علوم الحديث ، وذكروا متى تقبل هذه الزيادات ومتى ترد . وقد أولت كتب التخريج هذا النوع عنايتها – خصوصاً التي خرجت الأحاديث الفقهية – ذكر الحافظ حديث : (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) ثم قال : لم تثبت هذه الزيادة في هذا الحديث ، فإن جعفر بن محمد شيخ الترمذي تفرد بها ولم يضبط الإسناد ، ثم ذكر لها شاهداً(٣).

وفي حديث دعاء الاستفتاح قال الحافظ : تنبيه : زاد الرافعي في سياقه بعد حنيفاً: مسلماً . وهو عند ابن حبان من حديث علي ، وزاد بعد قوله : سبحانك : وبحمدك. وهو في رواية الشافعي(٤).

---

(١) التلخيص الحبير ٢١٧/١.

(٢) الكافي الشاف ص ١٣٥.

(٣) نتائج الأفكار ٢٤٤/١.

(٤) التلخيص الحبير ٢٢٨/١.

٥- بيان نكارة المتن.

إن أغلب حديث كتب المصطلح يتوجه إلى نكارة الإسناد، فنكارة المتن ليست لها قاعدة تضبطها وتندرج تحتها ، بل هي مما يعرف عند جمع ألفاظ المتون أو عند تأمل هذه الألفاظ ومعرفة وجه نكارتها ، وقد عنيت كتب التخريج بهذا الأمر ، فغالباً ما ينبه المخرج إلى نكارة المتن.

مثل حديث : (من صلى ليلة الأحد عشرين ركعة...) قال العراقي عنه : ذكره أبو موسى المديني بغير إسناد ، وهو منكر[١].

٦- الاعتناء ببيان الأوهام الواردة في المتون.

اعتنت كتب التخريج ببيان ما قد يحصل في المتون من بعض الأوهام من قبل بعض الرواة. إذ إن كثيراً من الأوهام لا تتبين إلا بعد جمع الألفاظ والأسانيد. ذكر الزيلعي أن صاحب الهداية استدل بحديث الخثعمية. (حجي عن أبيك واعتمري) ثم قال : هذا وهم من المصنف ، فإن حديث الخثعمية ليس فيه ذكر الاعتمار، أخرجه الأئمة الستة في كتبهم[٢].

وذكر الحافظ حديث : إن فاطمة بنت أبي حبيش بت زوجها طلاقها .. ثم قال: هذا مما في هذا الكتاب من الأوهام الواضحة ، والقصة إنما هي لفاطمة بنت قيس[٣].

٧- التفريق بين الحديث القولي والحديث الفعلي.

إن الأمر بالنسبة إلى قوله ﷺ وفعله سيان ، إلا عند من يعتني باستنباط القواعد الفقهية والأحكام المبنية عليبها، وهذا مما اعتنت به كتب المخرجين. فعند حديث : (ابدأوا بما بدأ الله به) ذكر الزركشي أن مسلماً

(١) المغني ، هامش الإحياء ١٧٩/١.

(٢) نصب الراية ١٥٦/٣.

(٣) التلخيص الحبير ٢٦٨/٣.

روى هذا الحديث بصيغة الخبر، وأما صيغة الأمر فهي عند النسائي والدارقطني ، قال : وإنما ذكرت ذلك لأن بعض الفقهاء عزا لفظ الأمر لرواية مسلم وهو وهم منه ، وقد يحتمل هذا من المحدث لا من الفقيه ، لأن المحدث إنما ينظر في الإسناد وما يتعلق به ، والفقيه نظره في استنباط الأحكام من الألفاظ .. فعلى الفقيه إذا أراد أن يحتج بحديث على حكم أن يكون ذلك اللفظ الذي يعطيه موجوداً فيه .أهـ[١]. وعند حديث : (أنه ﷺ كان يتمخر الريح ، أي ينظر مجراها لئلا يرد عليه البول) هكذا ذكره الرافعي ، وتعقبه الحافظ فقال : لم أجده من فعله ، وهو من قوله عند ابن أبي حاتم في العلل من حديث سراقة .. فذكره[٢].

٨- العناية ببيان الإدراج في المتن .

اعتنت كتب التخريج ببيان ذلك للتفريق بين اللفظ النبوي وغيره ، ففي حديث تخيير رسول الله ﷺ بريرة لما عتقت ذكر الزيلعي رواية مسلم من طريق عروة عن عائشة وفيه : قال : وكان زوجها عبداً .. إلخ. ثم بين الزيلعي أن هذا الأخير قطعاً من كلام عروة لوجهين ذكرهما[٣] .وقد يصل الأمر إلى تحديد المدرج على وجه دقيق ، يقول الزركشي : قول ابن عباس: كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث . متفق عليه عن ابن عباس وذكر لفظه ثم قال: هكذا ورد مدرجاً عن ابن عباس كما قاله ابن الحاجب ، والظاهر أن ذلك من قول الزهري، وذكر أدلة على ذلك[٤].

---

(١) المعتبر ص ٣١-٣٢.

(٢) التلخيص الحبير ١/١٠٦-١٠٧.

(٣) نصب الراية ٣/٢٠٧.

(٤) المعتبر ص ١٦٥.

٩- ذكر بعض الفوائد المتنية ، كضبط الغريب وشرحه وتعيين المبهم ونحو ذلك .

في حديث رجاء بن حيوة: أن النبي ﷺ قطع رجلاً من المفصل .. ذكر الزركشي ضبط المفصل مستشهداً عليه من الشعر [١].

وفي حديث إنشاد كعب بن زهير قصيدته بين يدي النبي ﷺ ذكر الحافظ أوجه الجمع بين هذه القصة وبين النهي عن إنشاد الشعر في المسجد[٢].

وفي حديث : جعل في قبر النبي ﷺ قطيفة حمراء . قال الحافظ: تنبيه : الجاعل لذلك هو شقران مولى رسول الله ﷺ [٣].

١٠- الاستدراك على بعض الشراح عند الوهم أو التقصير.

لا يقتصر عمل المخرج على التنبيه على أوهام الرواة ، بل قد يعرض وهم لبعض الشراح أو لمن سبقه من المخرجين فينبه على ذلك ، وقد لا يظفر القارئ بهذا التنبيه عند غيره.

لما ذكر المناوي قول البيضاوي : روي أنه لما طلعت قريش يوم بدر .. الحديث. قال : لم يقف عليه الطيبي فقال : لم يذكر أحد من أئمة الحديث أن هذه الرمية كانت يوم بدر ، وإنما هي يوم حنين.قال : واغتر به الشيخ سعد الدين – يعني التفتازاني – فقال : المحدثون على أن الرمية لم تكن إلا يوم حنين. قال المناوي : وليس كما قال الطيبي وإن كان له إلمام بالحديث لكنه لم يبلغ فيه درجة الحافظ ، ومنتهى نظره الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ومسند الدارمي لا يخرج عن غيرها ، وكثيراً ما يورد

---

(١) المعتبر ص ٥٠.

(٢) نتائج الأفكار ٣٠٦/١.

(٣) التلخيص الحبير ١٣٠/٢.

صاحب الكشاف الحديث المعروف فلا يحسن تخريجه، ويعدل إلى ذكر ما هو في معناه مما في هذه الكتب وهو قصور في التخريج . كذا ذكر هذا التعقيب على الطيبي الجلال السيوطي ، وأبرق وأرعد وأوهم أن ذلك من عندياته التي لم يسبق إليها . ولا كذلك . وقد نبه على ذلك قبله الحافظ ابن حجر وغيره.اهـ(١).

المبحث الثالث : صلة علم التخريج بتقرير الأحكام الحديثية:

إن الحكم على الأحاديث هو الغرض الأسمى من التخريج ، فلم ينشأ هذا العلم وينمو وتؤلف فيه الكتب المستقلة الكثيرة إلا لهذا الأمر .

ومن المعلوم لدى أهل الفن أن الحكم على الأحاديث إنما هو شأن جهابذة العلماء وكبارهم الذين أبلوا في جمع الحديث وطلبه وتعلمه وتحقيقه بلاء حسنا ، وأفنوا فيه أعمارهم ، حتى صار الحديث النبوي مختلطاً بلحم أحدهم ودمه، لكثرة ممارسته له . والمخرج لا يشتغل بهذا العلم إلا بعد أن يحصل أدواته من العلم الوافر والاطلاع الواسع والمعرفة التامة وقبل هذا وذاك الورع والخوف من الله جل وعلا أن يقول على النبي ﷺ ما لم يقله أو العكس.

ولقد طفحت كتب التخريج بالحكم على الأحاديث صحة وضعفاً. بل بتقرير القواعد اللازمة لهذا الأمر ، والتي اعتمدها المخرجون واصطلحوا عليها حتى صارت قواعد عامة لا ينبغي مخالفتها أو الاجتهاد في الإتيان بأفضل منها .

وعند نظري في هذه الكتب ظهرت لي بعض هذه القواعد العامة المتعلقة بالتصحيح والتضعيف والتعليل والترجيح . ولعل من أظهرها :

(١) الفتح السماوي ٢/٦٥٠-٦٥٢. وانظر الكافي الشاف ص ٦٨.

١- بيان ما يصح العزو إليه وما لا يصح.

هناك من كتب الحديث كتب أصلية يصح العزو إليها والتخريج منها، ومنها ما لا يصح العزو إليه ولا التخريج منه ، والعبرة عند المخرجين بالإسناد فكل كتاب لا يكون مسنداً لا يفيد العزو إليه شيئاً ، والمتأمل في كتب التخريج قاطبة يرى هذا الأمر بجلاء ، فهم لا يذكرون كتاباً ولا يخرجون منه ما لم يكن مسنداً.يقول المناوي في شرحه لقول السيوطي : بالغت في تحرير التخريج : أي اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه ، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جل كعظماء المفسرين .اهـ[١].

٢- تقرير بعض قواعد العزو والإحالة.

إن كتب الحديث ليست في مرتبة واحدة ، فبعضها أولى من بعض ، بل كتب الإمام الواحد يقدم بعضها على البعض الآخر ، وحينئذٍ يعاب على من اشتغل بهذا العلم أن يعزو إلى كتاب ويترك ما هو أولى منه . يقول الزيلعي عن حديث : (أخذ ماء جديد للأذنين) : ذكره عبدالحق في أحكامه وقال: هذا حديث رواه الحاكم في كتابه : علوم الحديث . وهذا عجز منه وتقصير فقد رواه في المستدرك وصححه .اهـ[٢].

٣- التنبيه إلى عدم التقليد في العزو.

قد يستروح الباحث أن يقلد غيره في العزو والإحالة ، لئلا يكلف نفسه عناء البحث والتخريج ، وهذا قد يوقعه في أوهام وأمور لا تحمد . وعلى هذا كل من أراد أن يخرج حديثاً أو يبحث عنه عليه أن يقف عليه بنفسه دون

(١) فيض القدير ٢٠/١.

(٢) نصب الراية ٢٢/١.

الاعتماد على غيره. يقول الحافظ ابن حجر عن حديث : (يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً) بعد أن ذكر أنه أخرجه أحمد وأصحاب السنن : عزا المجد ابن تيمية حديث جبير لمسلم ، فإنه قال : رواه الجماعة إلا البخاري ، وهذا وهم منه تبعه عليه المحب الطبري فقال: رواه السبعة إلا البخاري . وابن الرفعة فقال: رواه مسلم ولفظه ..وكأنه والله أعلم لما رأى ابن تيمية عزاه إلى الجماعة دون البخاري اقتطع مسلماً من بينهم واكتفى به عنهم، ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن تيمية فأخطأ مكرراً. أهـ[١].

٤- التنبيه إلى صيغ العزو والإحالة.

هناك صيغ للعزو والإحالة اصطلح عليها المحدثون ، ومخالفة هذه الصيغ أمر غير محمود عند أهل الفن. مثال ذلك أن المناوي ذكر أن البيضاوي لما أورد حديث : (إن إبراهيم كذب ثلاث كذبات) قال عنه : روي . فتعقبه المناوي بقوله : الحديث في الصحيحين ، فالتعبير عنه بصيغة التمريض خلاف اصطلاح أهل الحديث[٢].

٥-بيان منهجية البحث عن العواضد.

الحديث الذي يخرج في الصحيحين أو أحدهما يختلف عن غيره فعادة المخرجين عدم الإسهاب في تخريجه من غيرهما بل يكتفون بالعزو إليهما لأن ذلك مشعر بصحة الحديث دون البحث في غيرهما . فالزركشي مثلاً يسهب في التخريج والتماس العواضد ولكن لما ذكر حديث : (فيما سقت السماء العشر) قال : رواه البخاري عن ابن عمر أهـ[٣].

---

(١) التلخيص الحبير ١/١٩٠.

(٢) الفتح السماوي ١/١٤٢ . وذكر مثل ذلك في ١/١٥٥.

(٣) المعتبر ص ١٩١. ومثله كثير.

وقد أشار في مقدمة الكتاب إلى المنهج الذي سلكه فقال : والتزمت أنه حيث وقع الاحتجاج بحديث ضعيف الإسناد ذكرت ما يقوم مقامه من الصحيح أو الحسن غالباً. اهـ[1]. ويفهم منه أنه إنما تطلب العواضد عند عدم صحة الحديث.

٦- أخذ الأحكام على الأحاديث من كتب أهل الفن.

هذه الكتب ترشد إلى أنه لا ينبغي أن يؤخذ حكم حديثي إلا من أهل الحديث الذين هم أهل الشأن ، لأنهم الذين اشتغلوا بالتصحيح والتضعيف ومارسوه زمناً طويلاً.

يقول الزركشي عن حديث : (سأزيد على السبعين) : أما قول القاضي أبي بكر والإمام الغزالي وغيرهم في كتبهم الأصولية : إن الحديث غير صحيح ، فمحمول على أنهم لم يطلعوا على أنه في الصحيحين [2].ويقول الحافظ عن حديث : (من أتى من هذه القاذورات شيئاً ..) لما ذكر إمام الحرمين هذا الحديث في النهاية قال : إنه صحيح متفق على صحته ، وتعقبه ابن الصلاح فقال : هذا مما يتعجب منه العارف بالحديث وله أشباه بذلك كثيرة أوقعه فيها أطراحه صناعة الحديث التي يفتقر إليها كل فقيه وعالم .اهـ[3].

٧- كثرة الأحكام الحديثية في كتب التخريج.

تكثر الأحكام الحديثية في كتب التخريج نظراً لاعتنائها بهذا الأمر ولا شك أن هذه الأحكام صادرة عن أهل الصنعة الذين لا يصدرون هذه الأحكام جزافاً بل تأتي بعد تفحص وتمحيص للأسانيد والمتون.

---

(١) المعتبر ص ٢٤.

(٢) المعتبر ص ١٩٨.

(٣) التلخيص الحبير ٥٧/٤.

وإذا كان هذا الأمر يتجلى بكثرة في الكتب المطولة فإن الكتب المختصرة لم تغفل هذا الأمر أيضاً. يقول العراقي عن حديث : (كان رسول الله ﷺ يدهن الشعر ويرجله غبا) . رواه الترمذي في الشمائل بإسناد ضعيف من حديث أنس ، وفي الشمائل أيضاً بإسناد حسن من حديث صحابي لم يسم .اهـ[١]. ويقول في كتاب آخر عن حديث : (خلق الله الماء طهورا) : رواه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف. اهـ[٢].

وأما كتب التخريج الموسع فالأمر فيها أظهر . يقول الحافظ عن حديث : (إذا قام أحدكم من فراشه..) هذا حديث حسن من هذا الوجه بهذا السياق ، وأصل شطره الأول صحيح. اهـ[٣]. ويقول عن حديث : (كان رسول الله ﷺ يجعل يمينه لطعامه وشرابه) : صححه الحاكم، وفي تصحيحه نظر، وإنما قلت حسن لاعتضاده بما قبله .أهـ[٤].

٨- بيان المنهج في المقدمات والنتائج.

من المعلوم أن المنهج المتبع في التصحيح والتضعيف هو تقديم المقدمات على النتائج ، أي إن الحكم مترتب على أمور تتقدمه ويبنى عليها ، وهذا هو الغالب في هذه الكتب ، إلا أن هذا الأمر ليس على إطلاقه فقد يذكر الحكم ثم يتبع بالتخريج. كقول الزيلعي : ما جاء أن الإمام لا يكون مؤذناً فيه حديثان ضعيفان.. ثم ذكرهما[٥].

ويقول الزركشي عن حديث : (تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب) : هذا

(١) المغني ، هامش الإحياء ، ١٢١/١.

(٢) تخريج أحاديث المنهاج ص ٥٢.

(٣) نتائج الأفكار ، ١٠٩/١-١١٠.

(٤) نتائج الأفكار ١٤٦/١.

(٥) نصب الراية ٢٩٣/١.

حديث لا تقوم به حجة .. ثم ذكر التعليل[1].ويقول الحافظ عن حديث الأذان : هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود ..إلخ[2].

٩- استنباط الأحكام الفقهية والفوائد من الأحاديث الصحيحة.

عنيت كتب التخريج – الموسع خاصة- بذكر بعض الفوائد ، واستنباط بعض الأحكام من الأحاديث الصحيحة المروية في كثير من المسائل . يقول الحافظ ابن حجر : استدل الرافعي بحديث ابن عمر أنه ﷺ تيمم بضربتين وهو ضعيف ، على أن التراب لا يجب أن يصل إلى منابت الشعر.. قال ويغني عن هذا حديث عمار في الصحيحين[3].

(١) المعتبر ص ٢٢٦.

(٢) نتائج الأفكار ٣٢٩/١.

(٣) التلخيص الحبير ١٥١/١.

الخاتمـــة

بعد هذه النظرات السريعة العامة في كتب التخريج التي ألفها المتقدمون من العلماء ظهرت لي بعض النتائج لعل من أهمها :

١- التخريج عند أهل الفن يشمل أموراً : هي العزو ، والإسناد والتعليل والترجيح والحكم الكلي على الحديث ، وقد يطلق على مجرد الاستخراج والعزو لكنه على خلاف الأصل.

٢- هذا العلم قديم قدم السنة ذاتها ، لكنه لم يظهر باستقلال وتصنف فيه الكتب الخاصة به إلا بعد الاحتياج إليه ، لطول الأسانيد وإهمال عزو الأحاديث لدى كثير من المصنفين.

٣- استقل هذا العلم وألفت فيه الكتب بدءاً من القرن الرابع وكذلك الخامس والسادس والسابع ، لكن العصر الذهبي لهذا العلم كان القرن الثامن، حيث كثرت المؤلفات واعتنى به العلماء أكثر من ذي قبل.

٤- كتب التخريج من الكتب التي تخدم كتب السنة خاصة وكتب الشريعة عامة وأثرها واضح في هذه الخدمة العلمية.

٥- التخريج سياج متين حفظ الله به سنة المصطفى ﷺ من الدخيل ، ولذا شمل جميع العلوم التي يمكن أن يستشهد فيها بالحديث النبوي الشريف.

٦- كثرة المصنفات في هذا العلم تدل على اعتناء العلماء به قديماً وحديثاً.

٧- تنوع مناهج هذه المصنفات وطرقها يدل على سعة هذا العلم ، وتنوع مقاصد مصنفيه.

٨- علم التخريج رابط وثيق بين علمي الرواية والدراية ، وتطبيق عملي لقواعد علم الحديث دراية على الروايات الواردة عن النبي ﷺ.

٩- لم يقتصر جهد العلماء على بيان الصحيح من السقيم وتخريجه من مصادره الأصلية بل أضافوا لذلك بيان الطرق التي يمكن للباحث أن يسلكها للعثور على الأحاديث ، حتى أصبح هذا العلم في غاية من اليسر والسهولة.

وفي الختام أوصي الباحثين بما يلي:

١- تعلم وتعليم دور كتب التخريج في إثراء الجانب العلمي .

٢- إعادة قراءة كتب التخريج قراءة علمية لإظهار مكنوزها والإفادة منه.

٣- الإفادة من مناهج مؤلفي هذه الكتب في تدريس وعرض المادة العلمية للباحثين

المصادر والمراجع

١ أصول التخريج ودراسة الأسانيد : د/ محمود الطحان ، الناشر: مكتبة المعارف بالرياض.

٢ الأعلام : خير الدين الزركلي ط٦ ، بيروت ، دار العلم ١٩٨٤م.

٣ إنباء الغمر بأبناء العمر : ابن حجر – دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ، عن الطبعة الهندية.

٤ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ.

٥ التأصيل لأصول التخريج : بكر بن عبدالله أبو زيد ، دار العاصمة ، الرياض، ط الأولى ١٤١٣هـ.

٦ تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي ط ١٣٠٦ –١٣٠٧هـ بمصر.

٧ تخريج أحاديث شرح العقائد : جلال الدين السيوطي ، ت : صبحي السامرائي، الناشر : دار الرشد بالرياض.

٨ تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم : تخريج الإمام محمد بن عبدالرحمن السخاوي. ت : مشهور حسن سيلمان ، ط الأولى ١٤٠٨هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٩ تخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي : تخريج : زين الدين العراقي ، ت : محمد بن ناصر العجمي ط : الأولى : ١٤٠٩هـ ،دار البشائر ، بيروت.

١٠ تذكرة الحفاظ : الإمام الذهبي ط الهندية ، الناشر : دار إحياء التراث.

١١ تغليق التعليق على صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: سعيد عبدالرحمن القزقي ، ط : الأولى ، ١٤٠٥هـ ، المكتب الإسلامي.

١٢ تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد : زين الدين عبدالرحيم العراقي (مع طرح التثريب له ولولده) دار الفكر العربي.
١٣ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : للحافظ ابن حجر عني به: عبدالله هاشم اليماني ، الناشر : دارالمعرفة ، بيروت.
١٤ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي . ت : د. محمد عجاج الخطيب ، ط : الثالثة ١٤١٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
١٥ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر : للسخاوي ، ت. إبراهيم ياجس عبدالمجيد . ط الأولى ١٤١٩هـ ، دار ابن حزم ، بيروت.
١٦ الحديث والمحدثون : محمد محمد أبو زهو ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٤هـ.
١٧ حصول التفريج بأصول التخريج ، أحمد بن محمد الغماري ط : الأولى ١٤١٤هـ، مكتبة طبرية ، الرياض.
١٨ الرسالة المستطرفة : محمد بن جعفر الكتاني ، ط الثانية ، ١٤٠٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
١٩ الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري ت : أحمد عبدالغفور عطار ، ط الرابعة، ١٩٩٠م ، دار العلم، بيروت.
٢٠ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : للسخاوي ، منشورات : دار مكتبة الحياة، بيروت.
٢١ طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ : د. عبدالمهدي بن عبدالقادر بن عبدالهادي، دار الاعتصام ، القاهرة.
٢٢ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري ، ط الأولى ١٤٢٢هـ ، بيروت ، دار الكتب العلمية.
٢٣ الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير البيضاوي : عبدالرؤوف

المناوي: ت: أحمد مجتبى السلفي . ط : الأولى ١٤٠٩هـ ، دار العاصمة ، الرياض.

٢٤ فتح المغيث شرح ألفية الحديث : للإمام السخاوي ، عناية : صلاح عويضه، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ.

٢٥ فهرس الفهارس والاثبات . عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني : اعتناء د. إحسان عباس ط١٤٠٦هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

٢٦ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، المنتخب من مخطوطات الحديث، وضعه الشيخ : محمد ناصر الدين الألباني ، اعتنبه : مشهور حسن ط ١٤٢٢هـ، مكتبة المعارف ، الرياض.

٢٧ فيض القدير شرح الجامع الصغير ، عبدالرؤوف المناوي ، دار الحديث، ٦مج.

٢٨ القاموس المحيط : مجد الدين الفيروزآبادي ، ط الخامسة ، ١٤١٦هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ١ مج.

٢٩ الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ، للحافظ ابن حجر ، طبع بآخر الكشاف ، دار المعرفة ، بيروت.

٣٠ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة. دار الفكر، بيروت ١٤١٠هـ.

٣١ كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام صلى الله عليه وسلم د. عبدالموجود بن محمد عبداللطيف ، ط الأولى ١٤٠٤هـ ، مكتبة الحرمين.

٣٢ لسان العرب : جمال الدين ابن منظور ، دار صادر ، بيروت.

٣٣ المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر : محمد بن عبدالله الزركشي./ت: حمدي السلفي ، دار الأرقم ، الكويت ، ط الاولى ١٤٠٤هـ.

٣٤ معجم المؤلفين : عمر رضا كحالبة ، ط الأولى ، ١٤١٤هـ ،

مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٥ معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد : محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط: الأولى ، ١٤٢٠هـ مكتبة أضواء السلف ، الرياض.

٣٦ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار لزين الدين العراقي ، هامش الإحياء، عالم الكتب.

٣٧ مفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهاني . ت : صفوان عدنان ط الثانية ١٤١٨هـ ،دار القلم ، الدار الشامية.

٣٨ مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للقاضي عياض : تخريج السيوطي ، ت: سمير القاضي ط الأولى ، ١٤٠٨هـ ، بيروت.

٣٩ منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر : محمد بن عبدالله الترمسي، ط: الثالثة، ١٣٩٤هـ ، الناشر : دار الفكر ، بيروت.

٤٠ موافقة الخبر الخبر في تخريج آثار المختصر : لابن حجر ، تحقيق : حمدي السلفي وصبحي السامرائي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٢هـ.

٤١ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للنووي : تخريج الحافظ ابن حجر، ت: حمدي السلفي ، منشورات مكتبة المثنى ببغداد ، ١٤٠٦هـ.

٤٢ نصب الراية لأحاديث الهداية : للإمام الزيلعي ، ط الهندية ، دار الحديث.

٤٣ نظم المتناثر من الحديث المتواتر : محمد بن جعفر الكتاني. ط : الثانية ، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٤٤ هدي الساري ، مقدمة فتح الباري ، للحافظ ابن حجر : ط: الثانية، بولاق، الناشر: دار إحياء التراث ، بيروت.

References:

1. Usul al-Takhrij wa-Dirasat al-Asanid: Dr. Mahmoud Al-Tahan, Publisher: Maktabat Al-Maaref, Riyadh.
2. Al-A'lam: Khair Al-Din Al-Zarkali, 6th edition, Beirut, Dar Al-Ilm 1984.
3. Inbaa Al-Ghamr bi-Abnaa Al-Omar: Ibn Hajar - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1406 AH, from the Indian edition.
4. Idah Al-Maknun fi Al-Dhayl ala Kashf Al-Zunun: Ismail Pasha Al-Baghdadi, Dar Al-Fikr, Beirut, 1410 AH.
5. Altaasil Li'usul Altakhrij: Bakr bin Abdullah Abu Zaid, Dar Al-Asima, Riyadh, 1st edition 1413 AH.
6. Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary: Muhammad Murtada Al-Zubaidi, 1306-1307 AH, Egypt.
7. Takhrij 'Ahadith Sharh Aleaqayid: Jalal Al-Din Al-Suyuti, T: Subhi Al-Samarrai, Publisher: Dar Al-Rushd, Riyadh.
8. Takhrij 'Ahadith Aleadilayn Li'abi Naeim: Graduation of Imam Muhammad bin Abdul Rahman Al-Sakhawi. T: Mashhour Hassan Sulayman, 1st edition 1408 AH, Dar Al-Bisharat Al-Islamiyyah, Beirut.
9. Takhrij 'Ahadith Alminhaj Lilbaydawii: Graduation: Zain Al-Din Al-Iraqi, T: Muhammad bin Nasser Al-Ajami, 1st edition: 1409 AH, Dar Al-Bisharat, Beirut.
10. Tadhkirat Alhifaz: Imam Al-Dhahabi, Indian edition, publisher: Dar Ihya Al-Turath.
11. Taghliq Altaeliq Ealaa Sahih Albukharii, by Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani, T: Saeed Abdul Rahman Al-Qazqi, 1st edition, 1405 AH, Al-Maktab Al-Islami.
12. Taqrib Al'asanid Watartib Almasanid: Zain Al-Din Abdul Rahim Al-Iraqi (with the introduction of praise for him and his son) Dar Al-Fikr Al-Arabi.

13. Altalkhis Alhabir Fi Takhrij 'Ahadith Alraafiei Alkabir: by Al-Hafiz Ibn Hajar, edited by: Abdullah Hashim Al-Yamani, publisher: Dar Al-Ma'rifah, Beirut.
14. Aljamie Li'akhlaq Alraawy Wadab Alsaamie by Al-Khatib Al-Baghdadi. T: Dr. Muhammad Ajaj Al-Khatib, 3rd edition 1416 AH, Al-Risalah Foundation, Beirut.
15. Al-Jawahir and Al-Durar in the Biography of Sheikh Al-Islam Ibn Hajar: by Al-Sakhawi, T: Ibrahim Yajis Abdul Majeed. 1st edition 1419 AH, Dar Ibn Hazm, Beirut.
16. Hadith and Hadith Scholars: Muhammad Muhammad Abu Zahou, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1404 AH.
17. Hul Al-Tafrej Bi-Usul Al-Takhreeh, Ahmad bin Muhammad Al-Ghumari, 1st edition 1414 AH, Tabariyyah Library, Riyadh.
18. Al-Risalah Al-Mustatrafa: Muhammad bin Ja'far Al-Kattani, 2nd edition 1400 AH, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
19. Al-Sahah: Ismail bin Hammad Al-Jawhari, T: Ahmed Abdul Ghafoor Attar, 4th edition, 1990 AD, Dar Al-Ilm, Beirut.
20. Al-Daw Al-Lami' for the People of the Ninth Century: by Al-Sakhawi, Publications: Dar Maktabat Al-Hayat, Beirut.
21. Turuq Takhrij Hadith Rasul Allah (PBUH): Dr. Abdul-Mahdi bin Abdul-Qader bin Abdul-Hadi, Dar Al-I'tisam, Cairo.
22. Fath Al-Baqi with Explanation of Al-Iraqi's Alfiyyah, by Sheikh Zakaria bin Muhammad Al-Ansari, 1st edition 1422 AH, Beirut, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
23. Al-Fath Al-Samawi with Takhrij the Hadiths of Al-Baydawi's Interpretation: Abdul-Raouf Al-Manawi: T:

Ahmed Mujtaba Al-Salfi. 1st edition 1409 AH, Dar Al-Asemah, Riyadh.

24. Fath Al-Mughith, Explanation of Alfiyyah Al-Hadith: by Imam Al-Sakhawi, Edited by: Salah Awida, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1417 AH.
25. Fahris Alfaharis Walathibat. Abdul-Hayy bin Abdul-Kabir Al-Kattani: Edited by Dr. Ihsan Abbas, 1406 AH, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut.
26. Fahrs Makhtutat of Dar Al-Kutub Al-Zahiriyah, selected from Hadith manuscripts, prepared by Sheikh: Muhammad Nasir Al-Din Al-Albani, edited by: Mashhour Hassan, 1422 AH, Maktabat Al-Maarif, Riyadh.
27. Fayd Al-Qadir Sharh Al-Jami` Al-Saghir, Abdul-Raouf Al-Manawi, Dar Al-Hadith, 6 vols.
28. Al-Qamus Al-Muhit: Majd Al-Din Al-Fayruzabadi, 5th ed., 1416 AH, Beirut, Al-Risalah Foundation, 1 vol.
29. Al-Kafi Al-Shaf fi Takhreej Ahadith Al-Kashaf, by Al-Hafiz Ibn Hajar, printed at the end of Al-Kashaf, Dar Al-Ma`rifah, Beirut.
30. Kashf Al-Zunun `an Asma` Al-Kutub Wa Al-Funun: Haji Khalifa. Dar Al-Fikr, Beirut 1410 AH.
31. Kashf Al-Litham `an Asrar Takhreej Ahadith Sayyid Al-Anam, may God bless him and grant him peace, Dr. Abdul Mawjoud bin Muhammad Abdul Latif, 1st ed. 1404 AH, Maktabat Al-Haramayn.
32. Lisan Al-Arab: Jamal Al-Din Ibn Manzur, Dar Sadir, Beirut.
33. Al-Mu'tabar fi Takhreej Ahadith Al-Minhaj wa Al-Mukhtasar: Muhammad bin Abdullah Al-Zarkashi./T: Hamdi Al-Salfi, Dar Al-Arqam, Kuwait, 1st ed. 1404 AH.

34. Muejam Almualifin: Omar Reda Kahalba, 1st ed. 1414 AH, Al-Risalah Foundation, Beirut.
35. Maejam Mustalahat Alhadith Walitayif Al'asanid: Muhammad Dhiya Al-Rahman Al-A'zami, 1st ed. 1420 AH, Adwa Al-Salaf Library, Riyadh.
36. Al-Mughni 'an Haml Al-Asfar fi Al-Asfar by Zain Al-Din Al-Iraqi, Margin of Ihya', Alam Al-Kutub.
37. Vocabulary of the Words of the Qur'an: Al-Raghib Al-Isfahani. T: Safwan Adnan, 2nd ed. 1418 AH, Dar Al-Qalam, Dar Al-Shamiya.
38. Manahil al-Safa fi Takhreej Ahadith al-Shifa by Qadi Iyad: Takhreej al-Suyuti, T: Sameer al-Qadi, 1st ed., 1408 AH, Beirut.
39. Manhaj Dhaw al-Nazar Sharh Manzuma Ilm al-Athar: Muhammad ibn Abdullah al-Tirmisi, 3rd ed., 1394 AH, Publisher: Dar al-Fikr, Beirut.
40. Mawafaqat al-Khabar al-Khabar fi Takhreej Athar al-Mukhtasar: by Ibn Hajar, Investigation: Hamdi al-Salfi and Subhi al-Samarra'i, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1412 AH.
41. Natayij Al'afkar in Takhreej Ahadith al-Adhkar by al-Nawawi: Takhreej al-Hafiz Ibn Hajar, T: Hamdi al-Salfi, Publications of Maktabat al-Muthanna in Baghdad, 1406 AH.
42. Nasb al-Rayah li Ahadith al-Hidayah: by Imam al-Zayla'i, Indian edition, Dar al-Hadith.
43. Nazm al-Mutarashi min al-Hadith al-Mutawatir: Muhammad ibn Ja'far al-Kattani.
44. 44 Hadi al-Sari, Introduction to Fath al-Bari, by al-Hafiz Ibn Hajar: 2nd edition, Bulaq, Publisher: Dar Ihya al-Turath, Beirut.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٤٢٣
مقـــدمــة	٤٢٥
المطلب الأول : تعريف التخريج :الفعل الثلاثي : خَرَجَ على وزن فَعَلَ ، مصدره : الخروج : نقيض .	٤٢٦
المطلب الثاني : عرض – موجز – لأسباب وتاريخ نشأة علم التخريج :	٤٢٨
المطلب الثالث:علم التخريج حفظ للسنة النبوية.	٤٣٠
المبحث الأول : صلة علم التخريج بالرواية:	٤٣٢
المبحث الثاني : صلة علم التخريج بالسنة دراية :	٤٣٨
المبحث الثالث : صلة علم التخريج بتقرير الأحكام الحديثية:	٤٥٠
الخاتمة	٤٥٦
المصادر والمراجع	٤٥٨